أثر التجارة الالكترونية على مهنة المراجعة

أ : زين يونس جامعة الوادي
د: كشرود بشير جامعة الجزائر 3

ملخص:

تواجه مهنة المراجعة تحديات جديدة أمام التطور التقني للمعلومات والنمو المسارع في تقنية الأعمال الالكترونية، وفيما يتعلق بنشر القوائم المالية على الانترنت مما يؤدي إلى أضعاف الثقة في البيانات المالية، ومن هذه التحديات:

- لجوء الشركات إلى نشر قوائم مالية غير مدققة في مواقعها على الانترنت أو الربط بين بياناتها المالية المدققة وغير المدققة على الانترنت مما يؤدي إلى تضليل لمستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم .

- تعرض البيانات المالية المنشورة على الانترنت والمدققة للتلاعب والتغيير من قبل صاحب المنشاة

- التلاعب أو التغيير من قبل أطراف أخرى بسبب عدم تامين الموقع الالكتروني .

ولذلك كان للانتشار الالكتروني المتزايد للقوائم المالية على الانترنت أثرا واضحا على تفعيل الهيئات المحاسبة المهنية الدولية لمواجهة التحديات من خلال قيامها بتعديل وتكييف القوانين والمعايير المهنية لتلاؤم مع التغيرات والتطورات في تقنية المعلومات الحديثة.

Abstact

Audit profession faced new challenges to the sophistication of the information and growth in e-business technology, and regarding the publication of the financial statements on the Internet, leading to fold confidence in the financial statements, and these challenges:

- The companies resorting to publish unaudited financial statements in their Web sites or the link between their financial statements audited and unaudited online leading to mislead users of financial statements in making their decisions
- The financial statements posted on the Internet and audited to manipulate and change by the owner of the facility
- Manipulation or alteration by third parties due to lack secure Website.

Therefore, it was to address the increasing spread of the financial statements on the Internet had a clear impact on activating the professional accountancy bodies to meet the challenges through its amending and adapting laws and professional standards for compatibility with the changes and developments in the modern information technology.

تمهيد

تميزت العقود الأخيرة من القرن العشرين بظهور تطورات كبيرة في عـــالم المعلومـــات والاتصالات أدت إلى التوسع في استخدام الحاسوب وتطبيق تكنولوجيا المعلومات في إنجـــاز مختلف الأعمال في المؤسسات بهدف التحكم في الكم الكبير من المعلومات اللازمة لإدارتهـــا خصوصا في ظروف المنافسة الشديدة كما أن استخدام الإلكتروني لمعالجة للبيانات أدى إلـــى خلق بيئة ساعدت على الوقوع في الأخطاء وارتكاب جرائم الغش بالإضافة إلى حدوث بعض المخاطر تتمثل في الخطر الحتمي وخطر الرقابة وخطر الاكتشاف وكذلك خطر عدم التأكـــد ويمكن الحد من هذه المشكلات والأخطار من خلال بناء نظام فعال الرقابة الداخلية ودراســـتنا كذلك التغيرات المهمة التي أحدثتها الأعمال الإلكترونية.

على الرغم من المزايا الكثيرة التي يحققها الحاسوب إلا أنه يؤدي إلى حدوث المـــشكلات بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عند مراجعة الحسابات المعدة الكترونيا ممل يخلف صـــعوبات متعددة أمام المراجع عند القيام بعملية المراجعة مما أدى إلى ضرورة الاهتمام بكفاءة وفعالية عمليات الأتمتة بالإضافة إلى إحداث تغيرات في الهيكل التنظيمي للمنشأة لتوفير جـــو ملائـــم لاستخدام الحاسوب في عملية المراجعة.

أولا: مفهوم الأعمال الإلكترونية

تعتبر الأعمال الإلكترونية أكثر شمولا من التجارة الإلكترونية فهي ليست مقتصرة عن عمليات البيع والشراء فقط، بل تتعدى إلى أكثر من ذلك مثل خدمة الزبائن، وكذلك تأدية المعاملات داخل المؤسسة إلكترونيا بصورة متكاملة مع المعاملات الخارجية ولكن تدخل المؤسسة للمنافسة في عالم الأعمال الإلكترونية بكفاءة وفعالية، فإنه يحتم عليها إعادة تشكيل بناؤها الداخلي، حيث يتطلب البناء الجديد تطوير استراتيجيات مبتكرة للأعمال الإلكترونية، والتي تركز على سرعة التجارب مع الأسواق وتنفيذ خطط التغيير.

وللتنافس بكفاءة وفعالية في عالم التجارة الإلكترونية يتحتم على المؤسسة تحويل هيكلة أساسها الداخلي، ويتطلب هذا التغيير إستراتيجية على مستوى عال للأعمال الإلكترونية والتي ترتكز على سرعة الوصول للأسواق واختصار وقت تنفيذها.

ويعتبر إحدى المكونات الأساسية لنجاح تطبيق الأعمال الإلكترونية هو تقييم وإعادة تصميم كيفية تقديم المؤسسة منفعة لعملائها

وفي ما يلي سنرد القواعد العشرة للأعمال الإلكترونية[1]:

- لم تعد التقنية بعيدة عن الفكر في إعداد إستراتيجيات الأعمال فهي المسبب والمحرك.
- عدم القدرة على تحقيق سلاسة هيكل المعلومات والتأثير والتحكم في سريانها يعتبر أكثر فائدة، وأوفر مالا من الاتجاه إلى تصنيع منتجات حسية.
- عدم القدرة على التخلص من تصاميم الأعمال المسيطرة والتي تقادمت يؤدي غالبا إلى فشل الأعمال.
- الشركات التي تستخدم نظام التجارة الإلكترونية يمكن أن تستمع إلى عملائها وتصبح الأرخص والأكثر انتشارا.
- لا تستخدم التقنية فقط لاستحداث منتج، استخدامها للابتكار وزيادة الجوانب الترفيهية ولتعضيد كل ماله علاقة بالمنتج من عملية الاختيار والطلب، والاستلام والخدمة.
- يحتاج تصميم الأعمال المستقبلية بشدة إلى إعادة هيكلة نماذج الأعمال الإلكترونية لتلبية احتياجات العملاء بأفضل صورة.
- تهدف الشركات من تصاميم الأعمال الجديدة إلى جذب متعاونين من خارج الشركة يتسموا بالمرونة.
- في مشروعات الأعمال الإلكترونية العاجلة من السهل الاعتماد على خفض الاحتياج إلى البيئة الأساسية والتركيز فقط على المظهر الخارجي، ولكن هذا التغافل يمكن أن يؤدي إلى رفع التكلفة إلى درجة كبيرة.
- أن القدرة على تخطيط البيئة الأساسية للأعمال الإلكترونية بسرعة وتطبيقه بصرامة هما مفتاح النجاح.
- تتمثل المهمة الشاقة للإدارة في التنسيق بين إستراتيجيات الأعمال والعمليات والتطبيقات، وذلك بسرعة ودقة وفي نفس الوقت.

ثانيا: مفاهيم عامة حول المراجعة:

في بداية الوهلة الأولى كانت طرق عملية المراجعة يقودها أصحابها بسبب قلة التعاملات التجارية، وعدم اتساعها، وبذلك كان صاحب رأس المال هو الذي يقيد ويراقب أعماله في نفس الوقت.

ولكن عندما اتسعت المعاملات وتعددت وأصبح صاحب رأس المال غير قادر عن تسيير المؤسسة بسبب كثرة وضخامة المشاريع حيث أصبح عاجز عن تسجيل، وتقيم، وتبويب العمليات المالية والمحاسبة.

عندها لجأ إلى محاسبين الذين يقومون بدورهم بمسك الحسابات وغيرها من الأعمال الأخرى، حين إذن تولدت لدى صاحب المشروع ضرورة للتأكيد منه أن الحسابات ممسوكة بشكل صحيح ومن هذا المنطلق ولدت الضرورة لمراجعة عمل هؤلاء المحاسبين أو الإداريون وغيرهم .

لقد تطورت إجراءات المراجعة من أساليب المراجعة التقليدية إلى الأساليب الحديثة والتي من أهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة المراجعة ، بحيث يتم تركيز جهود إدارة المراجعة الداخلية نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية الكبرى في المؤسسة .

ولكي تحقق أي مؤسسة اقتصادية نتائج فعالة ، عليها أن تستند على نظام استراتيجي قوي وتظهر هذه القوه في محاولة تطبيق سياسة فعالة لجلب الموارد، والبحث عن السبل الناجعة التي تضمن سلامة اتخاذ القرارات والحد من عمليات الاختلاس والغش وكل المخاطر.

إن المؤسسات التي لا تعتمد على المراجعة والمراقبة والتي لا تتحكم في درجة نموها ستعرف حتما طريق التصفية والانتهاء السريع بينما النوع الثاني من المؤسسات والتي تهدف إلى الاستمرار، يجب أن تتبنى طريقة سليمة وفعالة في المراقبة الداخلية سواء من الجانب الإستراتيجي أومن الجانب الإداري. الأخرى".

وعلى سالف ماذا ذكر أصبحت المراجعة بمثابة العين الساهرة على مصالح المؤسسة عامة والبنوك خاصة إذ أصبح وجودها لا غنى عنه ، فهي وسيلة للوصول إلى خدمة أطراف عديدة، وتضمن ، كما تهتم بالبحث عن الضمانات من حيث

نوعية المعلومات، وجودتها ، كفايتها، وعدالتها، وتتخذ كأساس لاتخاذ القرارات المختلفة.

إن تطور مفهوم وطبيعة عملية المراجعة وكسائر العلوم والمهن الأخرى التي تأثرت بالتطور التكنولوجي والعلمي الذي أصاب كافة مناحي الحياة العلمية والعملية وهذا التطور أكسبها أهمية بالغة نظراَ للدور الذي تلعبه خصوصاَ وأنها تتصف بالحيادية وأن دورها يقتصر على إبداء الرأي ، ثم أن ظهور الشركات الصناعية الكبرى والشركات المساهمة وشركات الأشخاص وتنامي وتعاظم دورها وما صاحبة من تخلي أصحاب الأموال عن إدارة تلك الشركات والبحث عن أشخاص ذو كفاءة عالية في مجال التسيير لإدارة أعمال تلك الشركات نيابة عن الملاُك الحقيقيون لهذه الشركات ، وكذلك تنوع وتعدد العمليات والأنشطة التي تمارسها ، ولكي يبقى أصحاب المؤسسات مطمئنين على أموالهم وان المؤسسات تسير وفق ما هو مخطط له ،وأن الأرباح في تصاعد والموارد تنمو، والأصول محافظ عليها بصورة معقولة كل ذلك زاد من أهمية المراجعة ودور المراجع في التقرير عن سلامة الأوضاع المالية والإدارية في تلك المؤسسات .

ونحن نعيش الآن في مجتمع يتميز بوجود الوحدات الاقتصادية الضخمة والمعقدة التي تعتمد على أسواق رأس المال في الحصول على مواردها المالية في شكل أسهم وسندات ، ومن هنا كان من الضروري التقرير عن نتائج الأنشطة الاقتصادية إلى الأطراف المعنية،وكما كانت المحاسبة اللغة المستخدمة في هذا التقرير .

فقد بدأت المراجعة بهدف كشف الأخطاء، إلا انه مع التطور في العوامل المؤثرة في مهنة المراجعة، ظهر اتجاه إلى تحديد نطاق مهمة المراجعة بالتحقق من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات وإبلاغ المساهمين بالملاحظات.

وكنتيجة للتطور العلمي فقد زادت درجة التحقق في فحص الدفاتر والمستندات ، وظهر ما يسمى حاليا المراجعة ألانتقاديه بعد أن كانت مجرد مراجعة حسابية للأرقام ومطابقتها مع الدفاتر .

وأما التزامات المراجعة فتعني أمانة وإخلاص أو (العناية المهنية الواجبة) في تحمل مسئولية الحكم على الإفصاح المناسب للبيانات المالية. وتجدر الإشارة " إلى

أن التقرير النهائي للفحص الدليل المتجمع والنتائج المتوصل إليها،كما يزود الإدارة بالعمل المنجز ويستخدم أساساً للقرارات "2،كما أن إعداد القوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يتطلب أول معايير إعداد التقرير ضرورة تبيان التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي تمثل معيار يقاس عليه أو يحكم به على صدق وعدالة عرض هذه القوائم المالية، والثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فإنه يتطلب ضرورة تبيان تقرير المراجعة ما إذا كانت المبادئ المحاسبية تطبق بشكل ثابت ومنسق، وهو يهدف إلى التأكيد على أن المقدرة على المقارنة بين القوائم المالية للفترات المتتالية لا تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في تطبيق المبادئ أو الطرق المحاسبية.

والإفصاح المناسب في تقرير المراجعة عن أية معلومات مالية تعد ضرورية لصدق وعدالة العرض، وذلك إذا ما كانت هذه المعلومات أغفلت أو حذفت من صلب القوائم أو الملاحظات الملحقة بها بواسطة معديها، ومن ثم فعندما يرى القارئ للقوائم المالية تقرير مراجعة غير متحفظ، فإن هذا معناه أن المراجع قد وصل إلى قناعة بأنه لا حاجة إلى إفصاح أكثر لصدق وعدالة عرض القوائم المالية.

ثالثا:مداخل التدقيق في الأنظمة الإلكترونية:

وفي ما يلي عرض لمداخل التدقيق في الأنظمة الإلكترونية للمعالجة:

1 - مدخل التدقيق حول الحاسوب:

ظهر هذا المدخل بعد ظهور الحاسبات الإلكترونية، حيث كان من السهل الحصول على دليل تدقيق في المراحل المختلفة من المعالجة، وكانت المخرجات شاملة وكاملة كما هو الحال تماما في مخرجات النظام اليدوي، ويعد ذلك مربحا أكثر للمدقق لأنه يركز على المدخلات والمخرجات متجاهلا الحاسب الإلكتروني[3].

ومن أهم مزايا المدخل بساطة وسهولة وخطواته، وإمكانية أدائه من خلال تدقيق بيانات فعلية، ويتطلب من المدقق قليلا من المهارات والتدريب على عمليات الحاسوب، بالإضافة مساعدة بسيطة من موظفي قسمي الحاسبات ومعالجة البيانات.

ومن عيوبه ارتفاع التكلفة بالنسبة للمؤسسة، حيث يحتاج لوجود عدد من المستندات الوسيطة ويحتاج إلى وقت كبير إذا كانت كمية المخرجات كبيرة، لأنه يمهل استخدام الحاسوب والاستفادة من المزايا التي يحققها.

ومن الأساليب المتبعة في عملية التدقيق حول الحاسوب هي:

- **تدقيق المدخلات**: يقوم المراجع عند عملية تدقيق المدخلات باختيار العمليات من بدايتها إلى نهايتها عن طريق الحصول على المستندات الأصلية لهذه العمليات للقيام بمعالجتها يدويا، وهذا الأسلوب يعتبر مقارنة بين المعالجة اليدوية الآلية للتأكد من صحة المعالجة.

- **تدقيق المخرجات**: يقوم المراجع بعملية تدقيق المخرجات التي تم التوصل إليها بالمعالجة الإلكترونية مع نتائج بعض العمليات التي تمت معالجة مستنداتها الأصلية يدويا، ويعتبر هذا الأسلوب بمثابة مقارنة بين النتائج في ظل الإلكترونية وبالنتائج في ظل المعالجة اليدوية.

2- مدخل التدقيق خلال الحاسوب:

يقوم هذا العنصر على افتراض أنه إذا كانت المدخلات صحيحة وكانت عملية معالجتها صحيحة فإن المخرجات تكون بالضرورة صحيحة، حيث يعتمد هذا المدخل على ضرورة التأكد من سلامة المدخلات إلى الحاسب إضافة إلى التأكد من سلامة المعالجة التي لابد أن تتم إجراءاتها بطريقة صحيحة ودقيقة.

مزاياه:- ساعد المراجع على اختيار وسائل الرقابة على النظام الإلكتروني بالإضافة إلى اختيار إمكانية برامج الحاسوب في معالجة البيانات المحاسبية .

- يساعد المراجع على إجراء اختبارات شاملة لعملية معالجة المعلومات المحاسبية.

عيوبه:- يطلب تخصيص وقت مستقل لاستخدام النظم في معالجة بيانات الحالات الاختيارية وأن يتم تعيين عدد من المحاسبين المختصين في معالجة البيانات.

- يتطلب من المراجع التمكن من مهارات ودراية كافية بعمليات الحاسوب والنظم الإلكترونية.

ومن الأساليب المتبعة في مدخل التدقيق خلال الحاسوب هي[4]:

- **البيانات الاختيارية**: تتكون البيانات الاختيارية من مجموعة من البيانات الافتراضية التي يقوم المراجع بإعدادها، ومعالجتها مع برامج المعالجة الخاصة بالمؤسسة وتحت رقابة، ويتم

مقارنة النتائج المستخرجة بالنتائج المحددة مسبقا وذلك بغرض الحكم على مدى وكفاءة عمليات المراجعة.

- **شبكة الاختبارات المتكاملة**: تعتمد على استخدام البرامج الأصلية للمعالجة مع بيانات غير حقيقية وهذا الأسلوب هو امتداد لأسلوب البيانات الاختيارية، والفرق بينهما أنه في الاختبارات المتكاملة يقوم المراجع بافتراض وحدة اقتصادية كاملة وبشكل صوري، أما هذا الأسلوب فيعتمد على بيانات متعلقة بمجموعة محدودة من العمليات.

3- مدخل التدقيق باستخدام الحاسوب[5]:

يقوم المدقق تبعا لهذا المدخل بتدقيق الأنظمة الإلكترونية بواسطة برامج التدقيق الإلكترونية، وهذه البرامج مصممة لتنفيذ عملية التدقيق، وقد تكون هذه البرامج عامة، أي يمكن استخدامها في أية عملية تدقيق.

من مزاياه أن المراجع يستطيع الاستفادة من القدرات الهائلة للحاسوب مما يمكنه من إنجاز عمله بسرعة ودقة أكثر من أدائه بالطريقة التقليدية.

وما يعاب عن هذا النوع تكلفة تطبيقه كبيرة جدا على الرغم من إمكانية توزيعها على العمليات التي تستخدم فيها.

ومن ضمن الأساليب المستخدمة في هذا المجال:

- **برامج التدقيق الخاصة**: نتيجة للتطور في نظام المعالجة أصبح ضروريا على المراجع أن يتابع ويحلل المعلومات المخزنة على صورة لغة الحاسوب، وكان من بين اختبارات المدقق كحل لهذه المشكلة أن يقوم مصمموا برامج العميل أو غيرهم من العاملين بنظام معالجة الحاسوب بكتابة برامج خاصة لتحليل ملفات معلومات الحاسوب، وهذه البرامج كما هو واضح مصممة خصيصا لأداء بعض مهام التدقيق الخاصة.

- **برامج التدقيق العامة**: هي برامج يتم تصميمها تسمح للمدقق أن يستخدمها في تدقيق أنواع مختلفة من نظم المعالجة الإلكترونية بغض النظر عن نوع التنظيم، ويقوم بإعداد مثل هذه البرامج العديد من الشركات المحاسبية وموردي البرامج والحاسوب.

رابعا:التغيرات التي أحدثتها الأعمال الإلكترونية على بيئة الأعمال:

لقد أحدثت الأعمال الإلكترونية تغيرات جوهرية في بيئة الأعمال التي يعمل بها المراجع ويمكن سرد هذا التغير كما يلي[6]:

- **التنظيم الهيكلي للمؤسسة**: لقد أحدثت الأعمال الإلكترونية تغيرا جذريا على هيكلة المؤسسة، وجعلها ذات طابع تكنولوجي بالكامل.

- **موقع الأعمال**: يعتبر هذا التغير من أهم التغيرات التي حصلت في ظل الأعمال الإلكترونية.

- **قنوات التوزيع**: في السابق كان توزيع منتج المؤسسة محدد ومعروف بشكل واضح وغير معقد، مما يمكن المؤسسة من تحديد مصدر العملية والتعامل معها، ولكن في ظل الأعمال الإلكترونية أصبحت قنوات التوزيع عديدة ومتشابكة ومعقدة.

- **تعدد أشكال وسائط البيع**: في السابق كان وسائط البيع عبارة عن أشخاص مؤهلين لذلك، ولكن وفي ظل الأعمال الإلكترونية، أصبحت وسائط البيع عبارة عن برامج محسوبة وبأشكال متعددة، وهذا يبقى الإشكال قائم بأن جميع هذه البرمجيات لا تملك الحس والذكاء البشري وقد يستطيع الغير التلاعب بها.

- **العلاقة بين الشركاء والزبائن**: في السابق كانت علاقة مباشرة أما الآن فأصبحت العلاقة ذات طابع تكنولوجي رقي، وفي أغلب الأحيان العلاقة الشخصية معدومة وبالتالي التعامل أشبه بشكل ذي طابع وهمي رغم أنها حقيقة واقعة، ولكن قد يتم التلاعب بها بشكل لا يمكن تصوره.

-**الاعتراف بالإيراد**: ففي السابق كان الاعتراف بالإيراد يتم وفقا لشروط محددة، فتحقق الإيراد يمكن تجاوزه إلا بعض الحالات المحددة، ولكن الآن وفي ظل غياب الأمان وإمكانية اختراق المؤسسة من قبل الغير جعل عملية تحقق الإيراد عملية مشكوك فيها.

آلية التسديد: ظهرت آلية جديدة وهي التسديد عبر شبكة الأنترنات، وتختلف هذه الأخيرة عن آلية التسديد عبر شبكات البنوك الإلكترونية، فالبنوك تستخدم شيكات خاصة بها عبر نظم الاتصالات وهي شبكات محمية وغير متاحة للجمهور، ولكن التسديد عبر شبكة الأنترنات محفوفة بالمخاطر كبيرة وعديدة جدا.

-**احتساب ودفع الضرائب**: ضريبة المبيعات أصبحت مشكلة كبيرة خصوصا في ظل غياب الأمان على العمليات الإلكترونية، فلقد أصبح من الصعب على الشركة إثبات التلاعب بدخلها، وخصوصا أن أغلب الشركات لا تقر ولا تفصح عن وجود تلاعب خوفا من فقدان زبائنها.

وفي أواخر عام 1997 تنبهت الهيئات المهتمة بالمحاسبة والمراجعة لأهمية التجارة الإلكترونية وتوقعت أن تولد الأعمال الإلكترونية دخلا يتعدى التريليون دولار، وفي نهاية عام 2002 أصبحت مهنة المحاسبة من المهن الرائدة في تطوير معايير للتجارة الإلكترونية لبيئة الأعمال المتعاملة بها[7].

وقد أنشأ كل من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين وبالتعاون مع معهد القانونيين الكندي لجنة خاصة أوكلت إليها مهمة دراسة حاجة السوق لخدمات توكيد التعاملات بالأعمال الإلكترونية، وذلك لكي تتمكن كل من مهنة المحاسبة والمراجعة للاستجابة السريعة لتلك الحاجات، واستطاعت اللجنة إنشاء مشروع ما يسمى موثوقية الشبكة(web trust).

ولقد حاولت عدة جهات اقتراح الكثير من الخطوات لمواجهة مخاطر الأعمال الإلكترونية، ولقد كان معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين من أولى الجهات التي قدمت اقتراحات قيمة في الاجتماع الذي عقد في باريس بفرنسا في أوت 2000، والذي ضم عدة جهات محاسبية مهنية متخصصة بهدف إيجاد حلول لمخاطر الأعمال الإلكترونية، ويمكن تلخيصها فيما يلي[8]:

- توخي الحذر بإعطاء المعلومات الشخصية. - استخدام برنامج أمن للدخول إلى شبكة الأنترنات. - التأكد من موقع التاجر على الشبكة. - استخدام بطاقات الدفع المضمونة.

- الحذر من تنزيل برامج عبر الأنترنات غير موثوق المصدر. - الحذر من إعطاء الأرقام السرية. - الاحتفاظ بنسخ من العمليات. - استخدام المواقع المرخصة.

- رقابة استخدام الموقع للمحددات . - عدم السماح للأطفال باستخدام الشبكة دون إشراف.

<u>التحديات والمشاكل التي فرضها الإفصاح الالكتروني على مهنة التدقيق</u>

على الرغم من المزايا والمنافع العديدة التي يوفرها الإفصاح الالكتروني إلا أنع يوجد العديد من المشاكل التي قد تأثر على فعالية الإفصاح مما تؤدي إلى تقليل آداء المدقق.

يمكن تقسيم المشاكل والتحديات إلى مجموعتين أساسيتين هما:

1- مجموعة التحديات التي ترجع إلى الخاصية التكنولوجية التي تتميز بها صفحة الويب.

2- مجموعة التحديات التي ترجع إلى اختلاف ممارسة الإفصاح الإلكتروني.

3- فيما يخص النقطة الأولى فإنه من المعروف أن صفحة الويب تتميز بالعديد من الخصائص التكنولوجية .

أن مهنة المحاسبة والمراجعة تواجه تحديات جديدة أمام التطور التقني للمعلومـــات والنمـــو المسارع في سوق التجارة الالكترونية، وفيما يتعلق بنشر القوائم المالية على الانترنت ممـــا يؤدي إلى أضعاف الثقة في البيانات المالية , ومن هذه التحديات :

- لجوء الشركات إلى نشر قوائم مالية غير مدققة في مواقعها على الانترنت أو الربط بـــين بياناتها المالية المدققة وغير المدققة على الانترنت مما يؤدي إلى تضليل لمستخدمي القـــوائم المالية في اتخاذ قراراتهم .

- تعرض البيانات المالية المنشورة على الانترنت والمدققة للتلاعب والتغيير من قبل صاحب المؤسسة.

- التلاعب أو التغيير من قبل أطراف أخرى بسبب عدم تامين الموقع الالكتروني .

ولذلك كان للانتشار الالكتروني المتزايد للقوائم المالية على الانترنت أثرا واضحا على تفعيل الهيئات المحاسبة المهنية الدولية لمواجهة التحديات من خلال قيامها بتعديل وتكييف القـــوانين والمعايير المهنية لتلاؤم مع التغيرات والتطورات في تقنية المعلومات الحديثة.

ومن ضمن أهم النتائج التي خرج بها الباحث كما يلي:

- أن مراجعة عمليات الأعمال الإلكترونية تتطلب منا الأخذ بعين الاعتبـــار مجموعـــة مـــن المخاطر المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية إضافة إلى عدد من المهارات العملية والعلمية التـــي يجب توفرها في المراجع.

- تصميم نظام يمكننا من حفظ المستندات المتعلقة بالعمليات الإلكترونية إلى أن يبدي المراجع رأيه في ذلك.

- ضرورة تحقق المراجع من وجود إجراءات رقابية على مستوى علي، تحفظ للمؤسسة من التهديدات الداخلية والخارجية.

- التدريب المستمر المراجع لتحقيق الكفاءة المطلوبة على مستوى هذه البيئة.

المراجع:

1- إبراهيم عبد السلام، التجارة والأعمال الإلكترونية، الموسوعة العلمية التعليمية، ما هي لخدمات الكمبيـــوتر، الإسكندرية 2007.

2- احمد ، أمين السيد ،مراجعة وتدقيق نظم المعلومات،الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر .2005.

3- موسكوف، تر: كمال الدين سعيد 1984: نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، دار المريخ للنـــشر، السعودية.

4- سمير كامل: أساسيات المراجعة في ظل بيئة التشغيل الإلكترونـــي للبيانـــات، دار الجامعـــة، الإســـكندرية 1999.

5-David, codene, " automaticien the audit fonction" interna auditer, octobre 1993.6 - albert marcella, "electronic commerce", part 1, it audit, vol 1 september 1, 1998, institute of internal auditors –https://theiia.org.

7- زايري بلقاسم ودلو باشي علي، طبيعة التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها المتعددة، المؤتمر العلمـــي الـــسنوي الثاني لتكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد جامعة الزيتونة 6-8 مايو 2002.

8- AICPA Joins Global Accounting Profession in Paris To Explore Solution to E-Commerce Risks; Group Recommends Top 10 Ways To Protect online Privacy, https//: business wire.com.